وسائل تفعيل عوامل النمو الاقتصادى غير الاستثمارية في اقتصادات البلدان النامية

أ. م. د. حسن فرج سلطان
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلص

لقد أثبتت نتائج الدراسات والتجارب التأريخية للبلدان المتقدمة، ان النفقات الاستثمارية ليست هي العامل الوحيد والمصدر الرئيسي لنمو الناتج بل ان الاستخدام الكفؤ للموجودات الثابتة في العملية الإنتاجية لا يقل اهمية عنها ، ويعتمد ذلك على جملة من العوامل يطلق عليها عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية وهي تقدم تقني غير مجسد ذو طبيعة تنظيمية والصفة المميزة لها تتمثل في كونها تؤثر في نمو الناتج دون الحاجة إلى نفقات استثمارية أضافية كبيرة أو اي زيادة في المدخلات، وهذا ما لا يمكن بلوغه دون تفعيل تلك العوامل التي ظلت تمارس تأثيرا معوقا في البلدان النامية ذات النزعة الشمولية تحديدا، هذا ما دفع الباحث لمعالجة هذا الموضوع من خلال طرح الافكار المفاهيم النظرية حول مضمون عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية وأهميتها ووسائل تفعيلها من خلال توفير ظروف موضوعية قادرة على اصلاح قيم الثقافة السياسية الموروثة آليات عمل مؤسسات الدولة وادخال المزيد من ضوابط السوق في الحياة الاقتصادية واتخاذ موقف جاد من قضايا الفساد والاصلاح المؤسسي.

المصطلحات الرئيسية للبحث/عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية- التقدم التقني-التقدم التقني غير المجسد-تحفيز قيود.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد٢١
العدد ٨١
لسنة 2015
الصفحات ٢٥٤-٢٧٧

المقدمة :

يشكل تجاهل الأقتصادات الشمولية لدور عوامل النمو الأقتصادي غير الاستثمارية لفترة طويلة، بالرغم من أهميتها الحيوية كعوامل معدِلة لاختلال معادلة التنمية فيها مشكلة. يقف وراءها عدم توفر ظروف موضوعية قادرة على اصلاح قيم الثقافة السياسية الموروثة واليات عمل مؤسسات الدولة وادخال المزيد من قواعد السوق في الحياة الأقتصادية. بعد كل ذلك ظل الأداء الأقتصادي يعامل في ظل شمولية الأفكار والسياسة، وما تضمنته طروحاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من سلبية لا يجوز تجاهل خطورتها في ممارستها تأثيرا معوقا لاستمرارية التنمية فيها.

ومن بين تلك الأفكار التي يراها الباحث جديرة بالأهتمام هي تأكيد المحاولات التي قام بها بعض الأقتصاديين في اعتماد الكفاءة الاقتصادية العالية على عوامل نمو اقتصادي غير استثمارية ذات طبيعة تنظيمية والتي يطلق عليها ايضا التقدم التقني غير المجسد. وما يتطلب ذلك من ادراك عميق لنتائج الدراسات والبحوث التي انجزت في هذا المجال، والتي يصعب التعبير عنها احيانا بصيغة كمية تدخل ضمن نماذج رياضية، بل ولا بد ان تلحق الأخيرة بتحليل وصفي للأتجاهات الناشئة في علاقاتها المتداخلة. وبات هذا الأمر موضع قناعة واسعة في يومنا الحاضر في عالم يتغير فيه كل شئ من حولنا.

هدف البحث

ان هدف محاولتي هذه هو البحث في المسببات التي اثرت سلبا على تفعيل عوامل النمو الأقتصادي معتمدا على التحليل الوصفي النقدي والأستنتاج النظري. وقد تبدو هذه المحاولة مغامرة بالنسبة لمناصري الأنظمة الشمولية والتي هي بحسب رأيهم شيئا سرمديا لا يمكن تغييره، معولين بذلك على الفوضى التي يمكن ان تخلفها اي محاولة لزعزعة امن النظام، غير ان الحكومات تتغير باستمرار وهذا ما تؤكده التجربة التاريخية حيث تنتفض ارادة الشعوب مطالبة بتصحيح مسار التأريخ الذي طال توقفه مذعنا امام عروش الدكتاتورية وجبروت الظلم والقهر والحرمان ولكن ليس على غرار الربيع العربي المزعوم.

مشكلة البحث

يشكل اصرار الأنظمة الشمولية على طروحاتها إشكالية تقف وراءها ظروف موضوعية تمنع أصلاح قيم الثقافة الموروثة وتجاهلها لدور عوامل النمو الأقتصادية غير الأستثمارية في خلق طاقات إنتاجية اضافية التي اصبحت خارج معادلة التنمية الأقتصادية فيها.

فرضية البحث

مارس التجاهل المتعمد لعوامل النمو الأقتصادي غير الأستثمارية في الأنظمة الشمولية تاثيرا معوقا لأستمراية عملية التنمية فيها وساهم في عدم قدرتها على خلق طاقات إنتاجية اضافية تسهم في نمو الناتج دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة او اي زيادة في المدخلات.

منهجية البحث

ينطلق الباحث في تناوله للموضوع من التحليل الوصفي النقدي في الأستدلال على النتائج كمقدمات قد تصلح لأغراض البناء النظري. ولتسليط الضوء على هذا الموضوع تم تقسيم البحث الى عدة محاور:
تضمن المحور الأول طرح الأفكار والمفاهيم النظرية حول مضمون عوامل النمو الأقتصادي غير الأستثمارية واهميتها في خلق طاقة انتاجية اضافية تسهم في الناتج القومي دون الحاجة الى اي اضافات سواء كانت استثمارية او في المدخلات. في حين تناول المحور الثاني الأرضية التي تمهد للقيم الديمقراطية في ظل ادخال المزيد من قواعد السوق الموجهة وغير المنفلتة. اما المحور الثالث فقد ركز على الاصلاحات التي جرت في اواخر السبعينات في الصين تحديدا كنظام شمولي والتي جعلت من اقتصادها الأسرع نموا بين الأقتصادات النامية في العالم وان كان من الصعب تجاهل بعض اثارها الجانبية السلبية.

كل ذلك سيطرح مزيدا من النقاش ذلك لأن الاجابة الكاملة عليه تتطلب معرفة واسعة بالعلوم الأنسانية عموما والاجتماعية بوجه خاص، اما المشكلات المتعلقة بالجانب الأقتصادي فقد تم تضمينها في هذا البحث وان كان على نطاق محدود وذلك لأستحالة مناقشتها جميعا وعلى النطاق الأوسع وهذا ما تناولناه تباعا.

المحورالأول/عوامل النمو ألأقتصادى غير ألأستثمارية:

أولا- ألمضمون والأهمية: إن الأهتمام المتزايد بعوامل النمو الأقتصادى غير الأستثمارية (Factors of Non-investment economic growth) وهى عوامل مُعدِلة ذات طبيعة تنظيمية وألتى يطلق عليها أيضا التقدم التقنى* غير المجسد (Unbodied Technical Progress) الذي يؤدي الى انجاز الوظائف التقليدية بوسائل جديدة و متطورة، أي و بتعبير ادق تفعيل استخدام التقنية المتوفرة[1] و الذي وجد مصدره فى الأسلوب الأقتصادى المتطور الذى انتهجته البلدان المتقدمة عبر الخطوات التى اتخذتها فى تحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك فعوامل النمو الأقتصادى غير الأستثمارية ما زالت موضوعا للنقاش من قبل مختلف العلوم ولاسيما علم الأقتصاد، والنتائج التى تمخضت عن الجهود المبذولة حتى يومنا هذا ليست مرضية وذلك بسبب المعرفة الناقصة للظروف المحيطة بها والتى تؤثر فى التقدم الأقتصادى بالاضافة الى الصعوبات التى ترافق عملية المعرفة ذاتها.

فعوامل النمو غير الأستثمارية وهى اصلاحات ادارية وتنظيمية تتمثل فى ادخال الابتكارات والتطويرات فى العملية الانتاجية والتى تقود من خلال تخصيص الموارد بشكل كفوء الى نمو الناتج وزيادة نسبة المنتجات عالية الجودة دون الحاجة الى نفقات إضافية كبيرة.[٢]

حيث ان الاختراعات والابتكارات والتقدم التقني هي عوامل رئيسة كانت وما زالت مسؤولة عن رفع الانتاجية الكلية للموارد او لبعضها والمحفزة للنمو الاقتصادي في اي مجتمع.

ان رصد تأثير التحليلات التفصيلية للتقدم التقنى الجارية فى سياق الفكر الاقتصادى باعتماد عوامل النمو غير الاستثمارية وتلمس آثارها على مستوى الاقتصاد الكلى يكشف لنا الدور المهم للعاملين فيما يتعلق بترسيخ قواعد السلوك المتضمنة للظوابط والقوانين والتشريعات الرسمية واسهامهم فى المؤلفات المنهجية التى ساعدت المؤسسات على تبنى الاصلاحات الادارية والتنظيمية.

لقد برز فى أواخر الستينات من القرن الفائت اتجاه جدير بالبحث ومحاولات لقياس تأثير عوامل النمو الاقتصادى الأستثمارية وغير اللأستثمارية على نمو الناتج، حيث اعتمدت الاساليب الكمية التى شكلت حافزا لمناقشة ذلك الموضوع . هذا الى جانب الدراسات التى قام بها كل من (دنيسون E .F.Denison) على اقتصاديات امريكا واوربا الغربية مما ساعد على تطبيق سياسات الاصلاح التى أتاحت الفرصة بشكل ملائم أمام الاستخدام الامثل للقدرات الاقتصادية.[٣] و (ترابزنكوف V.A.Trapeznikov) على الإقتصاد السوفياتى آنذاك للكشف عن تدني مستويات الكفاءة في مؤسساته الإنتاجية والخدمية. [٤]

كما ويؤكد الاقتصاديون على الدور المهم الذى يلعبه النظام الادارى الكفوء فى تحقيق التقدم الاقتصادى وهذا ما لا يمكن بلوغه دون تفعيل عوامل النمو الاقتصادى غير الاستثمارية أى من خلال خلق ظروف ملائمة لها. ومنذ مطلع السبعينات والى الان لم يكن ذلك الاسلوب فعالا فى الاقتصاديات الشمولية بسبب هيمنة العلاقات الاجتماعية المتخلفة والتى لا يجوز اهمال خطوراتها.

***فالتقدم التقني** (Technical Progress) هو عملية ابتكار اساليب انتاجية جديدة اكثر كفاءة الذي يشتمل على الابتكارات و التطويرات و التحسينات التي يشهدها الاقتصاد المتمثلة في قيمة المكائن و المعدات والبيانات و غيرها لكل مركز عمل (Work Stand) . ويشكل العامل المهم في انخفاض كثافة العمل لوحدة الناتج أي نمو انتاجية العمل الذي تنعكس اثاره في العلاقة بين انتاجية العمل و كثافة رأس المال وهي ظاهرة تؤكدها (جون روبنسون J.Robinson) ويساهم التقدم التقني في رفع نوعية المنتوج و ظهور منتجات جديدة و في التوفير في نفقات العمل و الطاقة والمواد الخام في وحدة الناتج. وهو بأختصار الجهود التي يبذلها المجتمع في استخدام موارده المادية و البشرية بهدف رفع مستوى المعيشة دون الحاجة الى نفقات استثمارية كبيرة أو زيادة في المدخلات.

ثانيا– المتطلبات الاستثمارية لعوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية

هناك ترابط وثيق بين عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية المتمثلة فى حجم التقدم التقنى غير المجسد ذو الطبيعة التنظيمية والعمليات الاستثمارية في مجال الانتاج. اذ أن أى توسع فى النشاط الاقتصادى يتطلب تطوير وزيادة الموجودات الثابتة التى قد تتوافق بشكل أو بآخر مع حاجات الاقتصاد الكلى. وتتلائم التقنيات المنتخبة فى المشاريع الجديدة مع ظروف ذلك الاقتصاد وان كان بدرجات متفاوتة، وربما تستفيد أيضا من التقدم التقنى ولكن بوقت متأخر نسبيا. وكل ذلك يعتمد الى حد كبير على عوامل نمو غير أستثمارية وعلى درجة عقلانية القرارات المرتبطة باختيار تلك التقنية والتخصيصات وعلى كفاءة تحليل المنافع والتكاليف.

وهكذا فأن تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية يتطلب إصلاحات إدارية تهدف الى تخصيص أفضل للموارد المتاحة ومن ثم رفع كفاءة الاستثمار. وعلى صعيد الواقع العملى يمكن إستخدام الموجودات بكفاءة عالية أو متدنية لأن ذلك مرتبط بطبيعة التقدم التقنى غير المجسد ذى الطابع التنظيمى، وقد تختفى تلك الابتكارات غير الاستثمارية تدريجيا، ما لم تُخضع الى تطوير أو تغيير هيكل الانتاج فى ظل الموجودات الثابتة المتاحة على نطاق ضيق نسبيا. وعلى هذا الاساس فلن تستمر ميزات التقدم التقنى التنظيمية ومهارات العمل المتنامية إذا ما بقيت الموجودات الثابتة بدون تغيير.

فالتقدم التقني و المعرفة التقنية عاملان مهمان في زيادة ناتج الفرد الواحد ويعتمد احدهما على الاخر فمن جهة تسبب المعرفة التقنية تكوين اساليب انتاجية جديدة و ابتكارات وتطويرات في المعدات ومن جهة اخرى تتطلب التغييرات والتجديدات والتحسينات معرفة تقنية جديدة لتكوين وتدريب ملاك وظيفي كفوء واستخدام المنتجات العلمية وهكذا وبهدف تحقيق الزيادة في ناتج الفرد الواحد يتطلب رأس مالا ماديا على هيئة معدات رأسمالية متطورة ورأس مالا بشريا مؤهلا بدرجات عالية ، وتعتمد معدلات نمو المعرفة التقنية على النسبة التي تنفق من الدخل القومي على البحث العلمي و تطوير التقنية الحديثة وعلى تعميم التعليم التقني، وان واحدا من الاساليب الرئيسة لنمو وتطور البلدان المتقدمة بمعدلات عالية كان وما يزال تخصيص نسبة عالية من الدخل القومي لاغراض البحث العلمي والتعليم و التدريب.

واذا ما عملت الاستثمارات على إدخال تكنولوجيا جديدة ، فانها ستسبب حاجة متزايدة نحو رفع مهارات العاملين من جهة وتكثيف تنظيم العمل عبر الاصلاحات الادارية وفق الظروف الجديدة من جهة ثانية، وستفترض الظروف التكنولوجيا المتقدمة فرص أخرى لتبنى إصلاحات جديدة، فكلما كان العاملون أكثر مهارة كانت هناك أفكار أكثر للتطوير.

إن تفعيل التقدم التقنى غير المجسد بصيغة نظام إدارة متطور وكفوء على مستوى الاقتصاد ككل يتطلب بعض الاستثمارات التى تعمل على خلق طاقة إنتاجية إضافية تقود الى زيادة الطلب على الطاقة وعلى مواد الخام .وقد تؤثر العمليات الاستثمارية سلبا على التطوير التنظيمى غير الاستثمارى. وفى حالة عدم تناسق الطاقات الانتاجية القديمة والجديدة بدرجة كافية وهو ما تسببه التغيرات فى السوق، قد تترجم تلك الاثار الى خفض كفاءة الانتاج الامر الذى يؤشر لنا وجود انفصال بين عوامل النمو الاستثمارية وغير الاستثمارية فى نمو الناتج فى الاقتصاديات الشمولية.

ثالثا- تأثير عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية على الناتج

لقد أثبتت التجارب التاريخية إن النفقات الاستثمارية ليست هى العامل الوحيد والمصدر الرئيس لنمو الناتج. بل ان الاستخدام الكفوء للموجودات الثابتة فى العملية الانتاجية لا يقل أهمية عنها، ويعتمد ذلك على جملة من العوامل يطلق عليها عوامل النمو الاقتصادى غير الاستثمارية وهى تقدم تقنى غير مجسد ذو طبيعة تنظيمية سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الكلي، والصفة المميزة لها تتمثل فى كونها تؤثر فى نمو الناتج دون الحاجة الى نفقات إستثمارية إضافية كبيرة أو أى زيادة فى المدخلات.

هذا ولقد برهنت السنوات السابقة وفى مواقف عديدة على ان الادارة الكفوءة بخطواتها المهمة المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والاشراف والمتابعة والابداع أصبحت من مرتكزات التقدم التقنى وتحديدا فى المؤسسات التى تستخدم معدات راسمالية غير حديثة.

كما لابد من الاشارة الى بعض الاصلاحات التنظيمية والتقنية المحفزة لنمو الانتاجية والتى يمكن إدخالها فى العملية الانتاجية مثل التخصيص العقلانى للموارد وتسهيلات الانتاج والاستخدام الكفوء لمعدات راس المال وتقسيم العمل بشكل ملائم واختيار التقنيات الملائمة لظروف البلد وإتخاذ الاجراءات التنظيمية لتفادى التوقفات غير الضرورية وأنضباط العاملين وغيرها من العوامل التى تساهم فى توفير إستهلاك المواد والطاقة وبالتالى رفع كفاءة الانتاج، والا فأن غياب أى منها يشكل إختناق سيؤثر سلبا على إستخدام المعدات الرأسمالية وعلى تباطؤ الانتاجية والانتاج.

وباختصار يمكن القول ان عوامل النمو غير الاستثمارية هى كأى عامل آخر من عوامل نمو الاقتصاد التي لا ينبغي إهمالها . الا ان التقدم التقني عامل معقد يصعب قياس اثاره لان الاساليب الانتاجية في حالة تطور مستمر، بالاضافة الى ان الحلول المصممة هي الاخرى في حالة تطور وتختلف اساسا عن تلك التي طبقت لحد الان، و تكمن طبيعته في توفير العمل اي في ضل التقدم التقني يكون الانخفاض في الاستخدام لوحدة الناتج مساويا الى الزيادة في كفاءة العمل.

وهذا ما يؤكد ان نمو انتاجية العمل ناجم عن اثر التقدم التقني الذي ينطوي على التغيرات في الاساليب الانتاجية ، ولقد حاول بعض الاقتصاديون ومنهم (مايكل كالسكيM. Kalesky) على سبيل المثال لا الحصر توضيح وقياس تأثير هذه العوامل فى نموذجه المتمثل فى معامل الابتكارات والتطويرات وهى إصلاحات تنظيمية تتراوح قيمتها بين السالب والموجب ولا تعتمد قيمة المعامل على الابتكارات التنظيمية على مستوى المؤسسة أو الاقتصاد فحسب، بل على وضع الاقتصاد عموما فى بلد ما وفى مرحلة معينة من مراحل تطوره وعلى مستوى الخدمات غير الانتاجية وكفاءة الادارة المعمول بها وفعالية الاقتصاد أيضا.(٥)

ويمكن توضيح دور المعامل (u) بشكل ادق باعتباره العامل المتبقي (residual factor) اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار معامل الاندثار وعوامل النمو الاستثمارية وفقا للصيغة العامة لنموذج مايكل كالسكي الذي يمكن تطبيقه في الاقتصاديات المختلطة .

$$r=i.1/k+u-a$$

حيث r معامل نمو الناتج، a راثدنالا لماعم , i نسبة الاستثمار في اجمالي الناتج او الدخل.

K معامل راس المال، والمقدار (i.1/k) يمثل عوامل النمو الاستثمارية.

وفى ظل سياسات الاصلاح التى ينتهجها البعض ويتكلم عنها البعض الاخر فى البلدان النامية فإنها ينبغى أن تهدف الى نمو الاقتصاد من خلال زيادة قيمة المعامل المذكور دون زيادة مقابلة فى النفقات الاستثمارية أو فى المدخلات وألا فان تلك السياسات ستنحرف باتجاه آخر وتصبح قيمة المعامل سالبة مما يؤدي الى تباطؤ معدلات نمو الناتج.

إن مثل هذه الظواهر غالبا ما تُلازم الاقتصاديات النامية والشمولية منها تحديدا بسببا الفساد المالى والاداري وتدهور شروط التبادل بين بلدان الشمال والجنوب الى جانب مؤثرات أخرى سيتم تناولها لاحقا.

بينما توصل (سولوSolow) في محاولته قياس مساهمة التقدم التقني غير المجسد في نمو الناتج والذي إعتبره تنظيميا بكل معنى الكلمة ومؤثرا على الانتاجية ومن ثم رافعا لدالة الانتاج مع المحافظة على التوازن بين العمل وراس المال في الاجل الطويل، أي ان رفع دالة الانتاج لا يتطلب أي تغيير في كمية المدخلات، بل تحسين إستخدام المدخلات المتاحة بكفاءة أعلى.(٦) حيث عبر سولو عن دالة الانتاج للتقدم التقني غير المجسد بالاتي

$$Y= Ae^{ut} k^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

حيث y يمثل الناتج على التوالي، بينما k & L يمثلان العمل ورأس المال

A تمثل التقدم التقني غير المجسد الذي يقابل عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية في نموذج كالسكي.

على خلفية تطوير سولو لصياغة هارود- دومار نال جائزة نوبل حيث ضمن معادلة النمو متغير العمل الى جانب اضافة متغير اخر مستقل هو التكنولوجيا. وعلى خلاف المعامل الثابت (فرضية عوائد الحجم الثابتة لهارود-دومار) يعزي عوائد الحجم المتناقصة الى العمل وراس المال سواء بشكل مستقل او مشترك، ولقد اصبح يعرف التقدم التكنولوجي بالعامل المتبقي الذي ينسب اليه النمو على المدى البعيد، حيث افترض سولو ومن قبله عدد من نظريات النمو ان ذلك تحدد بشكل مستقل عن جميع العوامل الاخرى. فالتقدم التكنولوجي هو المسؤول عن خمس وثلاثون بالمائة من النمو الذي عطل الاثار المترتبة على عوائد الحجم المتناقصة (٧) ولتناول ذلك بشكل اوسع انطلق الكلاسيك المحدثين ومن بينهم سولو مستخدمين دالة الانتاج التقليدية وهي شبيهة ايضا بنموذج ارثر لويس التي تعبر عن العلاقة بين الناتج وعوامله ووفقا لصيغة الدالة الواردة في اعلاه يعزى نمو الناتج الى ثلاثة عوامل هي اولا الزيادة في كمية ونوعية العمل، ثانيا الزيادة في راس المال من خلال الادخار والاستثمار، ثالثا التحسينات والتطويرات في التكنولوجيا. فالزيادة في GNP لا تتحقق من خلال التكيفات قصيرة الاجل في العمل وخزين راس المال وانما هي ناجمة عما يطلق عليه العامل المتبقي لسولو. وبالرغم من تسميته بالمتبقي غير انه مسؤول تقريبا عن خمسين بالمائة من النمو التاريخي للبلدان الصناعية(٨)

من كل ما تقدم يمكن القول ان اختلاف الظروف التي تعيشها البلدان النامية تقلل من اهمية تكرار تجربة نمو الاقتصاد الغربي عليها وتجعل منها محدودة الاهمية، غير ان هناك دروس يمكن ان نتعلمها من تلك التجارب وهي بلا ادنى شك ذات اهمية كبيرة بالنسبة لها، ان اجراء اصلاحات مؤسسية وبنيوة واجتماعية ضرورية اذا ما اريد لها تحقيق النمو المستدام.

المحور الثاني/ معوقات عوامل النمو الاقتصادى غير الاستثمارية فى الاقتصادات النامية:

بلا شك ان هناك ثمة عدد غير محدود من المعوقات التى تمارس تأثيرا سلبيا على عوامل النمو غير الاستثمارية ذات الطبيعة التنظيمية فى الإقتصادات النامية والشمولية منها تحديدا التى تجعلها خارج معادلة التنمية وتحول دون تفعيلها ودون خلق طاقات اناجية اضافية فى ظل الموجودات المتاحة.

ان ما مطلوب هو اعادة صياغة قيم جديدة تخدم اهداف التنمية القابلة للاستمرار وتبنى اصلاحات ادارية وتنظيمية وادخال المزيد من قواعد السوق الى الحياة الاقتصادية، وقبل كل شيء اعادة تحفيز وصياغة عوامل النمو غير الاستثمارية التى تتأثر بنظام اختيار الكوادر واصلاح نظام الادارة المركزى وتطوير اسواق القطاع العام والخاص، وهذا ماسأناقشه تباعا.

اولا:- مباديء السياسة المتعلقة باختيار الكوادر الادارية

تعتمد رغبة القيادات الادارية في تبني إصلاحات إدارية وتنظيمية تعكس خصائصهم الذاتية على الآلية التي يتم بموجبها إختيار الكوادر الادارية وموظفي الحكومة المحليين أو ما يطلق عليه مباديء السياسة المتعلقة بإختيار الكوادر، إذ بواسطتها يتم إختيار القياديين الاداريين بإعتبارها إحدى مرتكزات النظام السياسي والاجتماعي في ذلك المجتمع.

فالاشراف المحكم على السياسة المتعلقة بإختيار الكوادر الادارية في الاقتصاديات النامية والشمولية منها تحديدا يُعد من أولويات النظام السياسي هناك، لأن إختيار تلك الكوادر لا يقوم في الغالب على أساس المؤهلات Qualifications التي يمكن إدراكها، بل على معيار الولاءات السياسية والمحسوبية والمصالح المشتركة.

فإذا لم يكن بمقدور هذه الاعتبارات أن تلعب دورا مهما فلن يكون هناك مسوغا للاشراف على إختيار تلك الكوادر من قبل أي جهة سياسية ومن ثم سيكون من الاسهل تطبيق معيار الموءهلات التي تشتمل على مستوى المهارات والاختصاصات وقدرة الاشراف على المرؤوسين بدلا من إستخدام المعايير السياسية التي يتعذر التحقق منها بسهولة.

وعموما فان تطبيق هذا المعيار أو ذاك في عملية إختيار الكوادر الوظيفية يثير مشكلات عدة قد لا تظهر عندما تتطابق مؤهلات المرشح مع الولاءات السياسية أو الانتساب الى القبيلة أوالعائلة او الطائفة. إلا ان المسألة ليست بهذه البساطة، فالمشكلة تبرز عندما يُدرج المرشحون تبعا للتقديرات التي حصلوا عليها والمتعلقة بمؤهلاتهم للعمل والتي لا تتطابق مع الولاءات المذكورة أو بتعبير أدق في حالة غياب التوافق بين المواصفات بموجب المعيارين سنكون أمام خيارين لاثالث لهما، الاول يعتمد المؤهلات في الاختيار مع إهمال المعيار السياسي بينما الثاني يُقرر الاختيار على أساس الولاء السياسي ويرفض المرشح بمؤهلات أفضل.

ومن المفترض إنه مع سياسة الاصلاحات الهادفة تتناقص الفروقات بين تأهيلات العمل والتقويمات السياسية لصالح الاولى، ومثل هذا يمكن أن يحدث تدريجيا بسبب النمو العددي للكوادر ذات المهارات العالية.

ففي معظم البلدان النامية وعلى وجه الخصوص غير الديمقراطية منها فأن دور مؤهلات العمل ما زال أقل شأنا في الحياة الاقتصادية ولعل الدور السياسي الذي يمكن أن يلعبه المرشح نفسه هنا يُعد من أبرز العوامل التي تُعيق الاختيار الديمقراطي للمرشحين لاشغال مراكز قيادية وإدارية وربما يفضي ذلك الى إحلال الولاء السياسي المزيف بدلا من المؤهلات.

وتبرز هذه المشكلة عندما تقرر الجماعات النافذة إختيار المرشحين على أساس إذعانهم لمصالحها مع الرغبة في إقتفاء الروتين بدلا من إتباع المخاطر ومثل هذه المواقف عادة لا تخدم تبني سياسة إصلاحات قادرة على تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية في الاقتصاد، كما لا يمكن التسليم بالانتهازية كشرط لدعم المرشحين بشكل مباشر لان ذلك سيتناقض مع المعايير السياسية المعلنة رسميا.

أما على صعيد التنمية البشرية التي يُروج لها ولا يتسع المجال هنا لتناولها بالتفصيل ، فان البلدان النامية لا تُعير إهتماما كافيا لها بما يخدم تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية. ومن الظواهر البارزة في هذه البلدان على سبيل المثال هي الاستخدام غير الكفوء لكوادرها ذات الكفاءات العالية، إذ غالبا ما يحدث أن تحتل أعداد كبيرة بدون تعليم جامعي مراكز عمل تتطلب تعليما جامعيا ، في حين يحتل الآلاف من خريجي الجامعات مراكز عمل تتطلب تعلميا ثانويا أو حتى إبتدائيا، والاغرب من ذلك إن أعداداً كبيرا من حملة الشهادات العليا ظلت بدون عمل لفترة طويلة .

إن الارتقاء الايجابي بالآلية المستخدمة في الاختيار الديمقراطي للكوادر على قاعدة المؤهلات يؤدي دورا أساسيا في إعادة صياغة وتفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية وبالتالي رفع كفاءة الاداء من خلال اعتماد الكفاءة المعيار الوحيد لتسلم المناصب في المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

ثانيا:- نظام الإدارة المعمول به في الاقتصاديات النامية

في ظل آلية معينة لاختيار الكوادر الادارية في إقتصاد ما، تعتمد الرغبة في تبني سياسة الاصلاحات التنظيمية الى درجة كبيرة على نظام الادارة وسأسلط الضوء هنا على المشكلات الناجمة عن نظام الادارة المطبق في البلدان النامية ذات التوجهات المركزية في إدارة إقتصادياتها وتاثير ذلك على اداء عوامل النمو غير الاستثمارية من وجهة نظر الموضوع الذي نحن بصدده دون الدخول في تفصيلات النظام الاداري.

هناك ثمة عاملين من أكثر العوامل تاثيرا في تحفيز (Stamulating) أو في كبح (Checking) الاصلاحات التنظيمية التي تقدمها الادارة بهدف تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية وتحسين أداء المؤسسة و الاقتصاد ككل، يتمثل العامل الاول في وضع خطة كمقياس لتقييم نشاط المؤسسة وتقدير كفاءتها الادارية ، أما الثاني فهو الافق الزمني للخطة ودرجة إعتماده على نظام الادارة المطبق .

وعموما إذا ما أتخذ تنفيذ الخطة كأساس لتقدير الآثار الناجمة عن نشاطات المؤسسة، ستكون رغبة الادارة في إدخال التقنيات التنظيمية ضعيفة جدا مقارنة بالحالة التي يتم فيها تقييم الاثار بشكل مترابط بالنظام المعمول به في الفترة المبكرة.

وبالمقابل ومع تحديد دور الخطة في تقييم الآثار المحسوبة ولفترات أطول ستكون رغبة الادارة أكبر في تبني التقنيات غير المجسدة ذات الطبيعة التنظيمية، حيث تلعب الخطة دورا مهما في تقدير قيمة السلع والخدمات وحجم الاهداف مع إفتراض وجود بعض القيود (Restrections) التي تمارس تاثيرها على تحديد حجم المدخلات بغض النظر عن التناقضات بين الاهداف الاستراتيجية والتكتيكية والقيود المفروضة عليها على إفتراض واقعية الخطة الموضوعة بمعنى إمكانية تحقيقها على الارض، إلا إنه ليس من السهولة في الواقع تجاوز مثل تلك التناقضات .

ففي نظام الادارة المركزي تمتلك إدارة المؤسسة الدوافع لتحقيق مثل تلك الاصلاحات التنظيمية التي تساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية من دون خرق القيود المفروضة. وفي ظل الامكانيات المتاحة لديها تستطيع تقليص إستخدام مواد الخام والطاقة عبر برامج الاصلاح التي يمكن التحقق منها بواسطة تحليل المنافع والتكاليف (Cost – Benefit Analysis) والتي تتحول الى قيَم أخلاقية في القطاع العام .

ومع ذلك ربما لا تستطيع الادارة تقبل مثل هذا الامر خشية مخالفة القيود ، إضافة الى ما يمكن أن تمنحه الادارة المركزية العليا من تقييم سلبي. وعموما سيصبح من غير الممكن قبول مثل هذا المنطق بحجة عدم بلوغ الاهداف بشكل كامل.

إن مثل هذه المخاطرة قد تُضعف رغبة الاداري أحيانا في قبول بعض الابتكارات التنظيمية، وفي أحيانٍ أخرى تكاد إدارة المؤسسة في ظل نظام إداري مركزي صارم أن تكون عاجزة وغير قادرة على قبول هذه الابتكارات حتى وإن كانت لديها الرغبة في ذلك.

وبالرغم من عدم عقلانية نظام الادارة المركزي الذي يسمح بتقاطع المصالح ما بين تنفيذ الخطة وإدخال التقنيات التنظيمية التي يمكن التحقق منها بواسطة الحساب الاقتصادي وتحقيق أهداف الخطة في آن واحد ينبغي أن تقع المسؤولية على رد الفعل المحسوب.

فالتغذية العكسية (Feed Back) هي من أبرز مزايا قواعد اللعبة بين النتائج الاقتصادية المتحققة والمتمثلة في صافي الناتج والارباح والاجور والمحفزات وبين المدخلات وأرصدة التنمية. فالزيادة في المخرجات تحقق فوائد مادية للادارة وللعاملين معا، بالقدر نفسه الذي تحثهم فيه على عقلنة إتخاذ القرارات بالاضافة الى منح الادارة قدر أكبر من المناورة لتكثيف النشاط المتحقق، فالانتاج يعتمد على الموارد المتاحة والقرارات التي تتخذها الادارة والتى تعكس تدفقات صافي الناتج التي تعتبر مهمة بالنسبة للاهداف الداخلية والخارجية .

إن تنظيم العلاقات من قبل الادارة يساعدها في إدخال الابتكارات كإنجازات علمية تزيد من صافي الناتج، ويعكس هذا وجود علاقات متباينة والشرط الضروري هنا هو تغيير تلك العلاقات دون حساب اهمية لشكلها أو لتباين معدلات تغييرها.

ويمكن لتلك العلاقات أن تعتمد على الوضع الاقتصادي وعلى توجهات السياسة الاقتصادية إذ ان عرض السلع الاستهلاكية والخدمات سيساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد وستقررمثل هذه السياسة مستوى الاجور التي تحدد الطلب الاستهلاكي بشكل أوسع.

ومع مضاعفة الناتج وحجم الارباح سوف لن تتناقض القيود مع قواعد اللعبة بالرغم من تلازمهما، وبالعكس عندما لا تتوفر نسبة ملائمة من رصيد الاجور والمحفزات فإن بقاء بعض القيود يمكن أن يقودالى تضييق المناورة الى الحد الذي تصبح فيه فكرة قواعد اللعبة مرفوضة .

والحق انه ليس هناك ما هو أخطر من الوصول الى حالة ا لتوظيف الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة لانه سيجعل ظروف العمل في الفترة اللاحقة أكثر صعوبة. بل يمكن الاستمرار في تحقيق الفوائد المادية للادارة وللعاملين مع تبني التقنيات التنظيمية من قبل الادارة والتي بدورها ترفع كفاءة الاقتصاد ومن ثم تزيد الناتج وبالتالي تصبح عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية ذات الطبيعة التنظيمية من أهم مصادر نمو الناتج والدخل.

ثالثا:-إختلال توازن الاسواق الصفة المميزة للاقتصاديات الشمولية

يعتمد نشاط ومواقف العاملين تجاه مؤسساتهم الانتاجية والخدمية على حالة التوازن بين العرض والطلب على موارد العمل ورأس المال ومواد الخام والطاقة وغيرها وهي حالة إعتماد متبادلة، إذ أن غياب حالة توازن الاسواق في الاقتصاديات الشمولية ناجمة عن عدم توفر العناصر الضرورية لعمل آليات السوق الحرة وبالتالي فهي تعمل بآليات ناقصة غير تنافسية بسبب هيمنة وإحتكار مؤسسات الدولة، وهي لا تساعد على تكوين خيارات للمستهلك في ظل غياب الترابط المباشر بين الموارد المخصصة ونتائجها وعدم الاستجابة للتغير.

لقد أصبحت حالة الاختلال القائمة في الاقتصاديات الشمولية وضعا طبيعيا فيها، فسوق البيع السائدة تعكس حالة الاختلال وعدم التوازن، فهي للمشتري أسوء منها للمجهَز ولهذه الظاهرة تداعياتها المختلفة أيضا. فحالة سوق البائعين هذه تُثني رغبة الهيئات الادارية عن إجراء أية إصلاحات إدارية في مؤسساتهم من ناحية وتُجرد المستهلكين من القدرة على ممارسة الضغوط على المنتجين لدفعهم نحو إنتاج سلع عالية الجودة من ناحية أخرى.

إن عدم الاستجابة لتطوير نوعية السلع والخدمات أو إدخال تصاميم جديدة يوجد صعوبة تحول دون إقبال المشتري وينسحب ذلك بالمقابل على إضعاف الرغبة في إدخال الاصلاحات الادارية في المؤسسات بالاضافة الى البيروقراطية والروتين والرشوة والفساد المالي والاداري مما ينعكس سلبا على نشاطاتها الانتاجية كما ويترتب على ذلك ظواهر إجتماعية سلبية مثل إختلال الاحكام القيمية والاهمال وعدم تطبيق القوانين التي تحافظ على المال العام.

وقد تستمر هذه الظواهر حتى بعد تصحيح حالة الخلل في سوق البيع التي تعيق بطريقة او باخرى وسائل تفعيل الادارة. فنظام الادارة المركزي قد يساهم إيجابيا في تشكيل سوق البيع في الاجل القريب دون الاهتمام بمواصفات المنتوج والخدمة أو طريقة التجهيز، وهو على الاجل الطويل يساهم في تكريس حالة عدم توازن الاسواق وهذا ما تعيشه معظم المجتمعات في مثل هذه الانظمة. غير إنه بالامكان تجاوز الحلقة المفرغة لحالة الاختلال وعدم التوازن هذه من خلال إدخال آليات لا مركزية تعتمد على إصلاحات إدارية تتبنى أساليب متناسقة وصبورة ومتدرجة لتحل بشكل تدريجي محل التوجيهات والاوامر التي تمارسها السلطة المركزية[٩]

إن مفتاح إعادة توازن الاسواق الموجهة مركزيا يكمن في تغيير المحفزات التي تحرك المؤسسات العامة، بمعنى آخر تغيير الاسواق التي تعمل ضمن القطاع وهذا يعني الحركة باتجاه السوق التنافسية وما يترتب عليها من ميزات .

فالمؤسسات تعمل عندما تكون هناك محفزات صحيحة، ولقد سبق للحكومات أن تدخلت في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القاسية الناجمة عن إنهيار الاسواق في الثلاثينات من القرن الفائت وهي ظروف مماثلة تقريبا لما هي عليه في الانظمة الشمولية اليوم . ولذلك فانى اعتقد جازما ان هذه الانظمة مدعوة الان لتحمل المسؤولية طالما إنها تدفع للاسواق بالمزيد من الفقراء وغير المتعلميين بدون عمل او أمل، الامر الذي يتطلب إعادة توازن طرفي معادلة السوق من خلال تفعيل آليات السوق والقطاع العام ودعم المجتمع في حربه ضد الفقر.

لقد أثبت الرئيس الاميركي (فرانكلين روزفلت Franklin Rosvelt) قبل اكثر من ستين عاما إن الاسلوب الاكثر فعالية في معالجة مشكلات السوق هو إعادة هيكلة السوق وتحقيق الاهداف العامة[١٠] وهذا ما يتناقض مع فكرة المحافظين في تكوين بيروقراطيات لتوصيل الخدمات، ويتعارض مع الدعوة التي يُروج لها اللبراليون وعليه لن يكون أمام الحكومات الا خيارا لامركزيا، فهناك عدد غير محدود من الوسائل اللامركزية التي بواسطتها تستطيع الحكومات إعادة بناء أسواقها لتحقيق أهداف العاملين وتغيير مواقفهم تجاه المؤسسات في تبني ودعم اللاصلاحات الادارية والتنظيمية وبالتالي تفعيل عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية.

رابعا:- الظروف الخاصة بحياة العاملين تجاه العمل

الى جانب ماتقدم فلا يمكن اهمال الظروف الخاصة بحياة العاملين تجاه العمل وإدخال الاصلاحات الادارية في مؤسساتهم والتي تعرف بتأثير الاستهلاك بالمعنى الواسع على الانتاج الذي يشتمل على تجهيزات السوق وظروف الاسكان وفعالية الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها .

ففي مراحل التنمية المبكرة ينبغي معاملة الاستهلاك كهدف بحد ذاته. وأذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ندرة الموارد المادية والمعوقات الاخرى نجد ان هذا الاسلوب قد إنعكس سلبا على مواقف العاملين تجاه أداءهم لانه لم يؤد الى نتائج أفضل من وجهة نظر المهمات التنموية الطموحة. أما في المراحل اللاحقة للتنمية فالاهتمام ينصب على تاثير الاستهلاك على الانتاج فى الاجل القريب وتجسد ذلك من خلال ربط الاجور والحوافز بشكل وثيق بانتاجية العمل. ولقد أثبتت الخبرة العملية إن الاجور وحدها لا يمكن أن تكون حافزا كافيا للعاملين وبخاصة عندما تنمو بمعدلات بطيئة .

وينبغي التأكيد هنا على إن إجمالى الاستهلاك الاجتماعي يتأثر بالبنى التحتية الاجتماعية (Social- Infrastructures) التي جرت العادة على تقسيمها الى جزء تقني وآخر غير تقني، فالاول يشتمل على مجال العلوم والتعليم بينما الثاني يضم خدمات الصحة والاسكان والثقافة وغيرها، ولادراك تأثير الجزء التكنولوجي فأن ذلك يتطلب وقتا طويلا حيث تسبب الابتكارات وهي إنجازات علمية آثارا إنتاجية كبيرة بعد فترة إنتظار طويلة نسبيا ومن ثم تُحدث تغييرات في الجزء غير التقني الذى يطور بدوره مواقف العاملين تجاه نشاطاتهم بشكل سريع.

ولم تفلح المحاولات التي جرت حتى اليوم لقياس ذلك التاثير بسبب تعقيد الموضوع والصعوبات التي ترافق قياس العلاقات المتداخلة. كما لابد من التركيز أيضا على أهمية الجزء غير التقني بالنسبة للعاملين وما يسفر عنه من دعم وتبني التقنيات التنظيمية، إذ يعتمد نجاح أوفشل تحفيز عوامل النمو غير الاستثمارية ذات الطابع التنظيمي والمتجسدة في إدخال التطورات التنظيمية المخططة من قبل الادارة بدرجة كبيرة على مواقف العاملين تجاه العمل في مؤسساتهم.

ويمكن أن تُؤثر مواقف العاملين سلبا أو إيجابا فالحالة الاولى تتمثل في النفور والمعارضة إثناء قيامهم بالمهام التي توكل اليهم، بينما في الحالة الاخرى فأن المواقف العملية والفاعلة المرغوب بها تمنح العاملين القناعة الشخصية وتغني الافراد أنفسهم وتعمل على دعم وترسيخ الملاك الوظيفي ومن ثم أداء الوظيفة الاجتماعية على أتم وجه، والابعد من ذلك فإنها تُعد الوسيلة التي يترتب على استخدامها آثار اقتصادية متنامية إن لنشاط العاملين في أداء واجباتهم أهمية كبيرة ، حيث يشكل الملاك الوظيفي مصدر الابتكارات التي بإمكانها أن تساهم في عقلنة القرارات في مؤسسات الاقتصاد الوطني. ويعتمد تشكيل وبلورة مواقف العاملين على مدى تأثير عوامل النمو غير الاستثمارية وعلى إجور ومنافع الرفاهية الاجتماعية الحالية والمستقبلية على إفتراض أن نظام المحفزات الاقتصادية عموما يكون ملائما للتغيرات التقنية ذات الطبيعة التنظيمية وإن العلاقات ما بين الاشخاص هي عامل توحيد وليست عامل تشتيت.

خامسا:- الاثار المترتبة على ظاهرة الفساد

تعد ظاهرة الفساد ومسببات انتشارها في البلدان النامية غير الديمقراطية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية واحدة من الظواهر الشائكة التي ظلت تعاني من الاهمال المتعمد في الاقتصادات النامية، بالرغم من تأكيد المنظمات الاممية وفي مقدمتها منظمة الشفافية الدولية* على خطورتها في استنزاف الموارد المحلية والدولية وتقويض مؤسساتها والقيم الاخلاقية ومرتكزات التنمية ومحاربة الفقر وتهديد استقرار وامن مجتمعاتها.

ونتيجة للجهود التي بذلتها وما زالت منظمة الشفافية الدولية ومنظمات المجتمع المدني الناشئة في المجتمعات النامية، تم الاعتراف بظاهرة الفساد كعائق يتجاهل الحقوق الانسانية و للافراد والجماعات ويريك عملية تبني اصلاحات بنيوية تتطلبها عملية محاربة الظاهرة نفسها التي ما برحت تسبب مزيدا من الافقار لمجتمعاتها.

كل ذلك دفع حكومات البلدان النامية الى ابراز هذه الظاهرة ووضعها في صدارة مناقشة قضاياها وما تعانيه من ظروف سياسية واقتصادية بالغة التعقيد، ولقد تراوح رد فعل هذه البلدان بين القبول او المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة المناهضة للفساد (UNACAC) [١٣]

الا ان ذلك ظل بعيدا عن مشاركة الفئات الفقيرة والمهمشة في اتخاذ قرارات تتعلق بمسببات تلك الظاهرة، و افتقار تلك الجهود الى دعم تجمعات المجتمع المدني التي تعمل في ظل غياب اصحاب المصلحة المباشرة و الصحافة و معظمها لا تصب في مصلحة تفعيل عوامل نموها المعطلة اصلا في البلدان المذكورة.

وبدون ادنى شك ان اقتران ظاهرتي الفقر و الفساد في الاقتصادات النامية وفي ظل الانظمة السياسية غير الديمقراطية عدا بعض الاستثناءات، و الذي يؤكده دليل مدركات الفساد(CPI) الذي اعده البروفسور J.Craf Lambsdoroff بتكليف من منظمة الشفافية الدولية [١٤]

وما يسترعي الانتباه في مجال المقارنات ضمن الدليل المذكور لعام 2007 والذي يعكس درجة الفساد الاقتصادي في القطاع العام في البلدان المذكورة التي شملت 146 بلدا و تفشي ظاهرة الفساد في 106 بلدان بدرجات متفاوتة حيث مثل العراق فيها ثالث اسوأ مستوى للفساد و يمكن ان يضيف الباحث ايضا ان معظم البلدان التي ترتفع فيها درجة الفساد تتدنى فيها نسبة الشفافية حيث لم تحل فيها المشاكل المتعلقة بالديمقراطية وحقوق المواطنة وتداول المسؤولية بعد او انها ما زالت على الاقل في مرحلة التحول الديمقراطي.

*منظمة الشفافية الدولية (TI): هي منظمة مجتمع مدني تقود حربا عالمية ضد الفساد عبر اكثر من تسعين فرعا لها منتشرة في ارجاء المعمورة ، و تقع الامانة العامة للمنظمة في برلين– المانيا.

للمزيد من المعلومات انظر : Transparency International, Annual Report 2007

المحور الثالث/ سياسة الاصلاحات وتحفيز عوامل النمو غير الاستثمارية:

لقد تجاهلت الاقتصاديات النامية والشمولية تحديدا دور عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية لفترة طويلة بالرغم من أهميتها الحيوية كعوامل معدّلة لاختلال معادلة التنمية فيها. ومع سياسات الاصلاح الاقتصادى التي إنتهجتها وما تمخض عنها من إنجازات ملموسة على صعيد توازن الاقتصاد ونموه، أخفقت هذه المجتمعات في تحقيق الاصلاح السياسي وفي نشر القيم الديمقراطية اللبرالية بسبب الثقافات الموروثة التي يصعب التخلي عنها.

وسأتناول هنا سياسة الاصلاحات من جوانب مختلفة كمفتاح لتحفيز عوامل النمو غير الاستثمارية وخلق قدرات إنتاجية تساهم في نمو الناتج، وابدأها بالاصلاحات في ظل غياب القيم الديمقراطية وهيمنة الافكار الشمولية ثم انتقل الى الظروف الاقتصادية والقيم الديمقراطية ومدى تأثير تلك القيم على تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية. وبذلك أكون قد طرحت مجموعة من الحقائق وصولا الى النتائج المترتبة عليها.

اولا:-الصين وسياسة الاصلاحات المركزية

بداية لابد من التأكيد على ان العلاقة بين سياسة الاصلاحات الاقتصادية والقيم الديمقراطية من المواضيع المعقدة والشائكة والتي تُثير جدل واسع ونقاش مطوّل وسط المعنيين بهذا الموضوع. فالبعض يؤكد على الصلة الوطيدة بين سياسة الاصلاحات الاقتصادية والقيم الديمقراطية ويشير(روبرتRobert Dahi) بهذا الصدد الى ان إقتصاديات السوق الموجهة منطقيا بحاجة الى مؤسسات ديمقراطية مع إنها غير كافية بالتاكيد نظرا لان العلاقة بين إقتصاد السوق الحرة واليمقراطية موجودة علنا لمستوى المؤسسي للتطور الاجتماعي السياسي.(١٣)

والاحتمال القائم هنا هو إمكانية مناقشة مستوى التفضيلات الفردية لقيَم ومعايير السوق الحرة التي من المرجح أن تكون مترابطة مع القيم الديمقراطية ويدلل هؤلاء على الانجازات التي حققتها سياسة الاصلاحات التي بدأتها الصين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات والتي غيرت راديكاليا وجه الاخيرة وجعلت منها واحدة من أسرع الاقتصاديات في العالم، حيث طورت بشكل ملحوظ مستوى معيشة المواطن العادي.

إن مثل هذه التغيرات الاقتصادية قادت كما يرى البعض الى تحول هام في قيِم السياسية الشمولية ومطاليب نحو دمقرطة السياسة وساعدعلى ذلك فيما بعد إنحسار الآيديولوجية الشمولية بالرغم من النتائج السلبية التي خلفتها سياسات الاصلاح الاقتصادي المركزية و التي لم تُحدث إلا تغيِرا طفيفا جدا في طبيعة ملكية الدولة وعليه لم يكن من الصعب فهم المشاعر المتأرجحة نحو إصلاحات السوق الموجهة.

غير ان ذلك لا يلغي محاولات الصين في المحافظة على خطوات النمو السريعة بالرغم من الاضطرابات التي عاشتها الاقتصاديات المجاورة لها عام ١٩٩٧. وباستثناء عام ١٩٩٦ الذي شهد تباطؤ في معدلات نموها بسبب محاولاتها إحتواء معدلات التضخم والسيطرة عليها،فقد حافظت على معدلات نمو في ناتجها الاجمالي تراوحت بين ١٠-١١%خلال الفترة (١٩٨١ – ٩٥).(١٤)

كما و يرى البعض الآخر إنه بالرغم من التغيرات الملموسة التي أنجزتها بعض الاقتصاديات، فمن غير المرجح أن تصبح تلك البلدان ديمقراطية لبرالية وذلك بسبب الثقافة الموروثة التي كرست ورسخت سلطة الحزب الواحد وثقافة النخبة الحاكمة ذات المصالح المشتركة.(١٥)

ان المشكلة الجوهرية لا تكمن في تبني أفكار جديدة بقدر ما تكون في القدرة على التخلي عن جمودالافكار وجمود السياسة، وعندما يدور النقاش حول إمكانية تحول شمولية الثقافة السياسية في مثل هذه البلدان الى قيم ديمقراطية مع الاخذ بنظر الاعتبار ان اليمقراطية لاتتحقق بمجرد اقامة واجهات شكلية لها من قبل الحكومات المعنية فحسب فأن الجواب يرتبط بثقافة وتقاليد ذلك المجتمع التي تُسهم في دعم العملية الهيكلية للديمقراطية أوفي تقييدها.

إن إصلاح نظام الملكية الذي أُقرفي بعض البلدان النامية ذات الانظمة الشمولية وتحديدا في الصين في المؤتمر الخامس عشرلحزبها الشيوعي كجزء من نظام إصلاح شمولية الافكار في مؤسسات الدولة، كان بمثابة إنطلاقة جريئة مقارنة بالمحاولات الاصلاحية الخفية والخجولة السابقة وغير المنتظمة حيث تبنت الدولة ولاول مرة إسلوب التجربة والخطأ بعد ذلك إنبثقت برامج إصلاح في وقت واحد وركزت بشكل رئيس على الجوانب الادارية للمؤسسات.

وبمرور عقدين تقريبا من الاصلاحات التي قادت الى قبول تدريجي وتكيّف عام لوسائل تحفيز وتنشيط الاقتصاد الصيني على إعتبار ان الانخفاض في ملكية الدولة كان الى حد ما نتيجة لإصلاح نظام الملكية، فأن ذلك لم يؤثر كثيرا على الطبيعة المركزية لذلك النظام بسبب عدم ملائمة خطط الاصلاح التي لم تُحدث سوى تغييرا طفيفا جدا في طبيعة ملكية الدولة.

ولم تُسبب تلك السياسة أي إزعاج للدور المهيمن للدولة في الاقتصاد ويذهب البعض أبعد من ذلك فيرى إن إصلاح نظام الملكية قد ساهم في دعم الدور القيادي للملكية العامة حتى في وضعها الراهن.

ويفترض كل من (أوبسون وجابلرD.Obsone & T. Gaebler) بهذا الشان إن مواقف الافراد ستلعب بالتاكيد دورا مهما في التاثير على إتجاه تطور الديمقراطية وفي ظهور مؤسسات المجتمع المدني القوية والمستقلة والقطاع الطوعي الثالث بشكل متزايد إثناء عملية الاصلاحات اليمقراطية.(١٦)

فالصين ليست اقتصاد سوق حرة بل سوق موجهة و هي تعتمد ديمقراطية موجهة لتتناسب مع سوق موجهة و نجاح تجربة الصين في الجمع بين الشمولية الموجهة و الديمقراطية الموجهة.

ثانيا:-الإصلاحات الاقتصادية والقيم الديمقراطية

أن البحث في تفاصيل العلاقة السببية الدقيقة بين الظروف الاقتصادية والقيم الديمقراطية قد تبعدنا عن المسار المرسوم لهذا البحث، غير إني لا أجد بأساً من تسليط بعض الضوء على الموضوع خصوصا فيما يتعلق بالموقف السياسي تجاه الديمقراطية والحياة المدنية وقيَم التسامح ضمن المجتمع وتدعيم حرية الصحافة والاساليب الديمقراطية في إختيار كوادر وموظفي الدولة على نطاق واسع وتأثير ذلك على تحفيز عوامل النمو غير الاستثمارية.

ولابد من الاعتراف هنا ان عبء المسؤولية ينطوي على تفضيل كفة الاستقرار والنظام على كفة المجتمع الاكثر حرية، حيث يربط البعض ذلك بعدم الاستقرار في المجتمعات الحرة خصوصا بعد الذي حدث في الاتحاد السوفياتي السابق وفي بلدان أوربا الشرقية أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات وما يجري اليوم في العراق.

وهنا لابد من الاقرار بأن الجهود التي يبذلها الساسة والتى تؤكد على الحاجة الى الاستقرار تقع في دائرة إهتمام المجتمعات الحساسة والحذرة من الشعور بالاسى العميق الناجم عن الفوضى التي عانت منها تاريخيا نتيجة للأ ضطرابات والانقلابات والتوترات.

كما ويبدو أن هناك تناقض واضح في فهم المباديء العامة للحريات الديمقراطية والمدنية، بالاضافة الى أن النمط السلوكي والثقافي مازال يؤشر نحو توجيه النخبة، بينما يبقى الاختلاف في اطار السلطة وتفضيل النظام.

وتساور المرء الشكوك حول النتائج المتناقضة الناجمة عن الفجوة التي تفصل بين مستويين من الثقافة السياسية، وهما المستوى المعرفي والمستوى السلوكي. فعلى المستوى المعرفي فإن قيم الديمقراطية والتحرر والحرية مقبولا تماما لدى الرأي العام، كما كانت كثير من الدساتير قبل الاصلاحات الاقتصادية مثقلة بهذه المصطلحات والمفاهيم غير المعمول بها، أما على المستوى السلوكي الاكثر عمقا، فانه بالرغم من مرور فترة طويلة على العملية الاشتراكية فالاهم المطلوب تغييره حتى اليوم هو العادات والتقاليد الثقافية للمواطنين.

وبإختصار يمكن القول إن الرأي العام بقى منقسما حول مسار الاصلاح الاقتصادي، فالبعض كان متأثرا بشكل سلبي مما عاناه من آلام وأوجاع مرحلة الانتقال، بالرغم من إدراكه بإن تلك الاصلاحات كانت تدريجية وأقل راديكالية مقارنة بتلك في بلدان أوربا الشرقية الديمقراطية والجمهوريات السوفياتية السابقة غير إنه لا يمكن إعتبارها شر لابد منه.

ان الاصلاحات التى ادخلتها الاقتصاديات المتطورة ومازالت كآلية تستخدم في إعادة صياغة قرارات لها علاقة بإدارة المؤسسات ومن ثم خلق مؤسسات حكومية منظمة تستخدم الموارد بأساليب حديثة، بهدف تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية لمضاعفة الانتاجية والكفاءة الاقتصادية وخلق طاقات إنتاجية إضافية.

إن مشكلتنا في البلدان النامية تكمن في آلية تنفيذ تلك الاصلاحات التي اخفقت في إطلاق الطاقات وإستمرت في تثبيط إبداعاتها وإستنزاف قدراتها والمطلوب هو تغيير الالية تلك وتغيير المحفزات التي تحرك المؤسسات العامة بحيث تُسهم في إطلاق مبادرة العاملين فيها وتكثيف قدراتهم لخدمة المواطنين.

وربما كانت البلدان النامية أحوج ما تكون الى سياسة إصلاحات عميقة دون الاذعان لسياسة الخصخصة والهروب من مواجهة الفشل. الامر الذي يتطلب دعوة الحكومات بعد إعادة هيكلتها وتكوينها من جديد بروح عصرية للتدخل بأدوات لامركزية وبما يُفعّل آليات السوق ويدعم المجتمع في حربه ضد الفقر.

كيف يمكن تصور حلول للمشاكل التي تواجه المجتمعات مثل تعاطي المخدرات والجريمة المنظمة والفقر والامية والتكاليف الباهضة المتعلقة بحماية البيئة والصحة العامة دون عمل جماعي منظم من خلال هيكلة الحكومة وإعادة تكوينها من جديد. أماعندما نتساءل حول سرعة الاصلاحات الاقتصادية، فلن نجد جوابا مقنعا فالبعض يرى إن سيرها الحالي مرضٍ بينما يرى آخرون إن الاصلاحات سارت بخطى سريعة وهناك من يرى إنها كانت تسير ببطءٍ شديد.

إن الشكوك التي تجسدت في الدعم الفاتر لاقتصاد السوق في المجتمعات النامية وجدت إنعكاساتها في النتائج السلبية التي رافقت الاصلاحات الاقتصادية مثل التضخم وإنخفاض برامج الرفاهية الاجتماعية والفساد المالي والاداري وإتساع الفجوة بين الفقراء والاغنياء وغيرها.

وإن التحول نحو إقتصاد السوق بشكل مباشر وبالكامل ودون مقدمات سيدفع بالتاكيد مزيد من مؤسسات الدولة غير المربحة الى الافلاس مما يعني إن فقدان المزيد من فرص العمل سيصبح أمراً واقعاً. ومن هنا يبرز التيار الذي يفضل الاقتصاد المختلط من قبل الدولة المتمثلة في الاستقرار والضمان من ناحية وإزدهار وديناميةإقتصاد السوق من ناحية أُخرى، و هذا يتطلب الابقاء على قطاع منظم ليكون طرفا فاعلا في معادلة المنافسة الحرة بين القوى الاقتصادية.

ويبدو عموما أن هنالك توجه نحو قبول أوسع لآقتصاد السوق في الآونة الاخيرة بالرغم من أن غالبية المجتمعات النامية ليس لديها الاستعداد التام لتقبل نظام إقتصادي تهيمن فيه الملكية الخاصة بشكل كامل. ويبقى أن نشير هنا الى تراجع دعم نطاق الملكية العامة في الآونة الاخيرة مقابل ذلك وان كان من غير المفاجيء الدعم غير المحدود لإقتصاد السوق من قبل ذوي الدخول المرتفعة فهم المستفيد الاكبر من الاصلاحات.

ولرفع اللبس الذي قد يقع فيه القاريء بين مفهوميّ الخصخصة و سياسة الاصلاحات ، فقد وجدت من المناسب مناقشة هذين المفهومين بإختصار.

فاذا كانت الخصخصة هي بالاساس مفهوم سياسي يجسد رفض الدور القيادي للملكية العامة، يرى الراديكاليون إن مفهومها محايد ولا ينبغي أن يُحكم بمعايير السياسة والايديولوجية. ويواجه هذا المفهوم رفضا مستمرا من القادة الآيديولوجيين بإعتباره يناقض إيمانهم بالدور القيادي للملكية العامة لوسائل الانتاج .[١٩]

وبالمقابل يرى مناصرو اقتصاد السوق إن هيمنة الملكية العامة هو شعار عفى عليه الزمن. وبأعتقادى ان قبول مثل هذه الاراء المتطرفة قد يشكل الاختلاف الآيديولوجي بين النظرتين وحجر العثرة الرئيسي أمام سياسة الاصلاحات.

وبالرغم من ذلك فقد جرت محاولات إصلاحية عديدة منها ما يتعلق بإصلاح نظام ملكية مؤسسات الدولة الخاسرة والي كانت بحاجة ماسة الى معالجة مشكلاتها المزمنة التي أصبحت عبئا عليها وفتح قناة إنتقلت موجودات الدولة جزئيا الى الافراد من خلالها.

ويتسائل المحافظون بهذا الصدد عن مدى إمكانية مساواة إصلاح نظام الملكية بالخصخصة والتي لا يمكن أن تكون ملكيةعامة على إعتبار مساهمة النظام في زيادة راس المال وتشكيل إنتاج تعاوني مقبول، وعمّا اذا كان الراديكاليون يؤيدون فكرة الخصخصة بإعتبارها تحويل ملكية مشاريع الدولة غير الكفوءة الى الافراد بهدف تحسين الكفاءة فإنه ليس من الخطأ هنا مساواة إصلاح نظام الملكية هذا بالخصخصة.

وبالرغم من أشكال الخصخصة الخفية غير المنتظمة التي طبقت لمعالجة سرقة المال العام وتوزيع موجودات الدولة، فإن الخصخصة الصريحة والمنتظمة هي المفضلة مقارنة بالاولى.

هذا في حين يرى الاقتصاد اللبرالي إننا اذا ما إعتبرنا إصلاح نظام ملكية المؤسسات هو شكل من أشكال الخصخصة فستبدو لنا النتائج الاولية المتحققة على أرض الواقع متناقضة مع الخصخصة المطبقة بإعتبارها العلاج(الترياق) لجميع مشكلات البلدان النامية، ويعزو هذا التيار المشكلات التي رافقت سياسة الاصلاحات الى بطء الآلية والطبيعة غير الملائمة للخصخصة المطبقة. وبالنسبة لهم فإن الحل النهائي لعدم كفاءة المؤسسات الصناعية في البلدان النامية يكمن في الحاجة الى مزيدٍ من الخصخصة وبشكل أسرع.

ويمكن القول هنا إن آراء الاقتصادي الفرنسي (ساي J . B . Say) هي في طبيعتها جزء من الاصلاحات المتعلقة بإدارة المؤسسة التي يمكن تطبيقها بشكل بناء على القطاعين العام والخاص وعلى المختلط أيضا.[١٧]

ثالثا:- دور القيم الديمقراطية في تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية

إن إعادة صياغة القيم السائدة في المجتمعات النامية تحديدا ذات الانظمة الشمولية وتحويلها الى قيم ديمقراطية هو عمل يساهم في نشر الحريات الديمقراطية وبلورة قناعة شخصية وعامة لممارسة التأثير المباشر في إدارة إتخاذ القرارات المتعلقة بشرائح واسعة في المجتمع، وبما يوفر إحتياطات إضافية من الجهود ونشاط العاملين في أداء وظائفهم.

فضلا عن ذلك فهو يبلور علاقات إجتماعية واعية للجماهير التي عانت من الحرمان من قبل الاقلية ذات الامتيازات الكبيرة والتي تقف دائما حيال أي تغيير للمعادلة التي تهدد مصالحها الاقتصادية، كل ذلك يساهم في صياغة ثقافة جديدة ومواقف جديدة تلعب دورا مهما في التأثير على إتجاه الديمقراطية مع بروز مؤسسات المجتمع المدني المستقلة إثناء عملية الاصلاحات الاقتصادية وغير الاقتصادية وفي إنجاز الوظيفة الاجتماعية في التربية المدنية ويتوقف ذلك على تطوير جوهر وأشكال الديمقراطية، وهو العامل الذي يحدد درجة إندماج العاملين بأهداف المؤسسة وبمواقفهم الابداعية.

إذ ان إسهام العاملين في إدارة المؤسسة هو هدف إجتماعي وأحد شروط التجديد. فدون مشاركتهم ليس ثمة قبول إجتماعي للمشاريع وليس هناك مساهمة فعّالة في إنجازها. وتشكل مجالس العاملين أحد أبرز أشكال تلك المساهمة بالاضافة الى المشاركة التلقائية والالتزام المباشر في إدارة المؤسسات، كما تستطيع مجالس العاملين ان توثر في إسلوب التخطيط ونظام الادارة بدرجة ما لمنع المركزية المفرطة من جهة و تحفيز الملاك الوظيفي وإطلاق العنان للمبادرات التنظيمية.

لقد أدرك البعض إنه ليس من السهل أحياناً إنعاش هذه الآمال بسبب الصعوبات التي تقف في طريقها، وإن أي إضعاف للمجالس قد يكون مسؤولا عن إضعاف الدينامية الاقتصادية. فالبلدان النامية شهدت في العقود الماضية غياب المجالس في بعضها وتهميش في البعض الاخر.

والحق إن مثل هذه الوقائع كانت وما زالت مسؤولة عن إضعاف الآلية الابتكارية ومن ثم تدني الفعالية الاقتصادية، لأن مسألة العلاقات الاجتماعية مرتبطة بالمال العام وكيفية المحافظة عليه، فالعامل في مؤسسات الدولة نظريا هو مواطن ومشارك في المال العام في آن واحد. ويمكن لهذه الصيّغ أن تختلف جوهريا باختلاف ماهية إمكانات العاملين الحقيقية لإنجاز وظيفة المال العام لأنها تؤثر في القرارات الاقتصادية وبدون تطوير هده الوظائف سيكون من المتعدر تطوير المسؤولية. فاذا كانت المسؤولية تعني القدرة على إتخاذ القرار والحياة هي سلسلة من القرارات حيث أن أي قرار خاطيء قد يُدمر كل شيء، لذا فإن من يتحمل المسؤولية والذي تكون له سلطة إتخاذ القرار يجب أن يكون ذي خبرة ويمتلك المعطيات الصحيحة التي تساعده في ذلك.

قرأت ذات مرة اللااقتصادي الياباني كيم هو شونغ في مؤلفه (ليست كل دروب التنمية ممهددة بالذهب) رأيا يقول فيه "إن الارتقاء الايجابي بآلية إلاختيار الديمقراطي لكوادر وموظفي الدولة على اساس المؤهلات قد يؤدي الى ان يكون الرجل المناسب في المكان المناسب ومن ثم سيؤدي المجتمع وظيفته على نحو صحيح ويسير كل شيء في يسر وسلاسة لأنني لا أستطيع أن أتحمل مسؤوليات الغير وبالمثل لا أستطيع قبول أن يكون الغير مسؤولا عن قراري".

ومن أجل تفعيل نشاط المؤسسة من قبل العاملين وإقناعهم بصفتهم إداريين ومشاركين لابد من مرافقة ذلك بديمقراطية متنامية ضمن المؤسسة وعلى نطاق الاقتصاد الوطني، لان مسألة ديمقراطية العاملين ذات أهمية قصوى بالنسبة لموضوع إدخال إلابتكارات والإصلاحات إلادارية وتفعيل عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية.

رابعا:- الديمقراطية و تعزيز الشفافية

ان مجموعة البلدان التي تحتل مستويات عالية من الفساد هي بأمس الحاجة الى دعم و مساندة منظمة الشفافية الدولية بهدف محاربة ظاهرة الفساد، و يعتمد ذلك قبل كل شيئ على رغبتها السياسية الجادة في اصلاحات بنيوية طويلة الامد في المجتمعات التي تتولى فيها حكوماتها القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية و الميزانية من دون استشارة او مساءلة.

ان محاربة ظاهرتي الفساد و الفقر تعني تجاوز المعوقات التي تعترض عمل المواطنين و مسؤولية الدولة. والمسؤولية هنا ينبغي ان تتحملها حكومات نزيهة تؤمن بمحاربة الفساد وتعزيز القيم الديمقراطية والتزاماتها الاخلاقية امام منتخبيها.

هذا و في الوقت الذي تدعي فيه معظم البلدان النامية تمتع مواطنيها بالفرص المتكافئة و بالحقوق المتساوية فنادرا ما يتطابق الواقع مع ذلك الادعاء، وعليه ينبغي ربط برامج محاربة ظاهرة الفساد بوسائل بديلة غير متوافرة في البلدان المذكورة بهدف توصيل الخدمات الاساسية بالطرق القانونية والا سوف يكون تأثيرها على الفقراء و المشمولين بالدعم و المساعدة سلبيا.

وبهدف تفعيل الاستراتيجيات المناهضة لظاهرة الفساج لا بد من النظر بجدية اكبر الى المسببات الرئيسية التي تقيد من فرص مشاركة الفئات الفقيرة والمهمشة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية.

ان محاربة ظاهرة الفساد تتطلب تظافر جهود المنظمات الاممية وحكومات نزيهة في اطار استراتيجيات تقليص الفقر ودعم السياسات التي تضمن حقوق الفئات المهمشة وتوفير الخدمات الاساسية لها دونما تمييز والكف عن اعتبارها مجرد ضحية للفساد.

ان غياب المساواة في المجتمعات الشمولية تسبب في تفاقم ظاهرتي الفساد والفقر واستمرار هذا الوضع يجعل من المبادرات والاستراتيجيات المعدة لمناهضة الظاهرة التي تدعو لها منظمة الشفافية الدولية وتتبناها منظمات المجتمع المدني بلا جدوى.

وبخلاف ذلك يمكن تفعيل هذه المبادرات عندما تدعم حقوق المواطنين الاساسية و يصبح تدخل الدولة اكثر فاعلية عندما يسبق ذلك اجراء انتخابات شفافة تتيح امكانية اختيار الاداريين الذين تناط بهم مسؤولية وضع السياسات و تنفيذها على اساس الكفاءة و ليس غير ذلك.

ان اهتمامات منظمة الشفافية الدولية في اقامة تجمعات مجتمع مدني وطنية تكشف عن جهودها في محاربة الفساد و تعزيز الشفافية ودعم الحكومات النزيهة، وهو الاسلوب الامثل في دعم الديمقراطية.

وعبر محاربة الفساد السياسي يسمح للفئات والاثنيات المهمشة الفقيرة الانتفاع ضمن اطر الحقوق والموارد وفرص المساهمة المتكافئة في عملية التنمية القابلة للاستمرار في نظام سياسي ديمقراطي ذو تقاليد راسخة و معترف بها من قبل الجميع.

هذا وتدعو المنظمة المذكورة الى فتح قنوات الاتصال ما بين المواطنين والبرلمانيين لضمان اختيار الموظفين الاكفاء والتمسك بمسؤولية خياراتهم السياسية بما لها من تداعيات على تفعيل النمو في المجتمعات النامية.

الاستنتاجات:

١-إن نجاح تجارب البلدان المتقدمة صناعيا قد أسهم بوقت مبكر في إنضاج تجارب ودروس إنمائية لم يقتصر تركيزها على الدور المتميز للاستثمار فحسب، بل أدخلت في حساباتها عوامل نمو أُخرى غير إستثمارية تنظيمية في طبيعتها ساهمت بشكل إستثنائي فى خلق طاقات إنتاجية إضافية في نمو الناتج ناجمة عن إعادة صياغة العلاقات لقطاعات واسعة في المجتمعات المذكورة من خلال سياسة إصلاحات جذرية وشاملة وذلك بالمشاركة الواسعة في إدارة إتخاذ القرارات المتعلقة بالمجتمع وبتنظيم وإدارة المؤسسة والاقتصاد ككل.

٢-إضافة الى ماتقدم اعطت تلك العوامل إهتماما أكبر للعلاقات المتداخلة بين عوامل النمو الاستثمارية وغير الاستثمارية، وهذا ما لم تُدركه الاقتصاديات الشمولية حتى الآن ، فهي تتجاهل وعن عمدٍ دور تلك العوامل في نمو إقتصادياتها والتي ظلت تمارس دورا سلبيا في المعادلة التنموية هادفة من ذلك المحافظة على توازنات تحول دون تغيير المعادلة بما قد يهدد مصالحها السياسية.

٣-ان الاهمال المستمر للعوامل المذكورة قد عقد عملية المعرفة الشاملة لها والتي كانت على الدوام وراء الفساد المالي والأداري وعدم تطبيق القوانين التي تحافظ على المال العام وبالتالي وراء اختلال معادلة النمو واللامبالاة ازمة ثقة وخيبة امل اجتماعية عميقتين تجاه حكوماتها.

٤-ان خضوع إختيار القيادات والكوادر الادارية وموظفي الحكومة المحليين لإعتبارات الاذعان للمصالح وإحلال الولاءات السياسية وهيمنة إعتبارات إخرى محل المؤهلات وهذا بالطبع لا يخدم تبني سياسة إصلاحات إدارية وتنظيمية قادرة على تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية.

٥-نظام الادارة المركزي المعمول به في الانظمة الشمولية والذي من شأنه العمل على تعزيز شمولية الافكار والسياسة، ففي ظل إدارة مركزية تبرز التناقضات بين الاهداف الاستراتيجية والتكتيكية للإدارة من جهة والقيود المفروضة عليها من فوق من جهة أخرى.

٦-غياب حالة توازن الاسواق في الاقتصاديات الشمولية ناجمة عن عدم توفر العناصر الضرورية لعمل آليات السوق بسبب إحتكار بعض مؤسسات الدولة.

٧-إهمال الظروف الخاصة بحياة العاملين وأثر ذلك على مواقفهم تجاه العمل والاصلاحات الادارية والتي تعرف بتأثير الاستهلاك بالمعنى الواسع على الانتاج، لانه لا يمكن للاجور وحدها أن تكون حافزا للعاملين بخاصة عندما تنمو بمعدلات بطيئة.

التوصيات

١- ليس بالامكان معاملة عوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية كميا وحسب، بل ينبغي ان لا تختزل الى مجرد استخدام بسيط للطاقات الاحتياطية المعطلة وانما لابد من تركيز الاهتمام على التخلص من الادارة السيئة او معالجتها بسبب عدم كفائتها اي لابد من تكوين ظروف اقتصادية واجتماعية مؤاتية لتكثيف التحسينات والتطويرات غير الاستثمارية.

٢- إن تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية بإعتبارها تقدم تقني غير مجسد بصيغة نظام إدارة متطور وكفوء على مستوى الاقتصاد ككل يتطلب توظيف سياسة الاصلاحات لدعم القيم الديمقراطية وإعادة صياغة قيم جديدة تخدم عملية تفعيل عوامل النمو غير الاستثمارية، والمشكلة هنا لا تتمثل في قبول الأفكار الجديدة بل في التخلي عن الافكار القديمة.

٣- ينبغي إدخال المزيد من قوى السوق الحرة الى الحياة الاقتصادية عبر إصلاحات إدارية وتنظيمية وتأثير ذلك على إعادة صياغة عوامل النمو غير الاستثمارية من خلال تبني الاسلوب الديمقراطي في إختيار الكوادر على أساس المؤهلات بعيدا عن الإعتبارات العائلية والقبلية والطائفية والعنصرية وإصلاح نظام الادارة المعمول به وتطوير وإعادة هيكلة أسواق القطاع العام والخاص معا.

٤- إن بوابة إعادة توازن الاسواق الموجهة مركزياً يكمن في تغيير المحفزات التي تحرك المؤسسات العامة، وهذا يعني الحركة بإتجاه السوق التنافسية الموجهة وليست الهدامة. فالاقتصاديات الشمولية بأمس الحاجة الى الجمع الواعي بين إعادة الهيكلة اللامركزية وميزات آليات السوق الحرة.

٥- ربما تكون البلدان النامية هي أحوج ما تكون اليوم الى سياسة إصلاحات عميقة وواسعة دون اللجوء كلية لسياسات الخصخصة التي وإن كانت هي أحد الحلول لكنها بالتأكيد ليست الحل الوحيد، وهذا يتطلب دعوة الحكومات بعد إعادة هيكلتها وتكوينها من جديد برؤية عصرية للتدخل بأساليب لامركزية تُفعل آليات السوق وتدعم المجتمع في حربه ضد الفقر.

٦- وأخيرا لابد من التأكيد على إن الاصلاحات التنظيمية ينبغي أن ترتبط بشكل وبجوهر الديمقراطية التي تقوم على رقابة وإدارة المال العام . فالديمقراطية والتغيرات في نظام الادارة تُسهمان في تسريع النمو الاقتصادي حيث تؤثر الواحدة في الاخرى وكما يمكن أن تكون عاملا محفزاً لعوامل النمو الاقتصادي غير الاستثمارية لخلق طاقة إضافية تشارك في نمو الناتج دون الحاجة الى إستثمارات إضافية أو زيادة في المدخلات.

References:-

1- Michael P.Todaro, Economic Development, Addison-Wesley Longman, Newyork 2000 P.118

2 -C. Jozefiak, condition for Stimulation of Non-Factors of Economic Growth. Economic Po1ona, 1975, Nr . 1. PP. 22 -27.

3-E.F.denison, The Source of Economic Growth in the United States and the Alternative Before U. S. New York 1982.

4 -V.A.Trapeznikov, Problems of Administration in economic System. 1969. (in Russian language).

5 -M. Kalecki, Selected Essays on the economic growth of Social & Mixed Economy. Cambridge. 1972.

6-M.L.Jhingan, The Economics of Development and Planning, 1982. VIKAS Publishing House Pvt lTD. Pp.202-207

7- Michael P. Todaro, op. cit .p.p. 97-133, 2000, longman, New York University, P.P 97-133

8- David C. Colander, Macroeconomic, 2006 P. 213

9 -D.Osborne & Ted Gaebler, Reinventing Government, 1993. Penguin Group, P. 280.

10- D.Osborne & Ted Gaebler, op. cit. pg. 300.

11 ـ منظمة الشفافية الدولية، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات، اعداد جيليان ديل. سكرتارية منظمة الشفافية الدولية. ص4.

12- T I Commisshoned J. Craf Lambsdoroff, Univercity of Passua, Berlin. Germany 2007 PP. 4-9.

13-Robert Dahi, After the Revolution: Authority in a good society, New Haven: Yale University Press, 1990, p.80.

14-China Statistical Year book 1996, China Statistical Publishing House, 1996, p.23.

15- UNODC Anti- Corruption tool tike: Vol. 1, General introduction, Version 4, November 2002, Vienna, P.6.

16 –D.Osborne & Ted Gaebler, op. cit .p. 281

17-Asian Survey, vol.38, No. 4 April, 1998. P. 379.

18-J. B. Say, Introduction & Interpret ship, Practice and Principles, New York 1985. P . 21.

The Title Is "The Ways Of Activating Factors Of Non-Investment Economic Growth In The Developing Countries"

Abstract

The Results of Theoretical Studies and Experiment of Advanced Economies , Have Been Proven That Investment Expenditure Is Not The Only Factor And The Main Source of Production Growth, But Efficient Using Of The Fixed Assets Is More Important In This Process, All That Depends On Groups of Factors Called The Non-Investment Economic Growth, That Are Un-bodied Technical Progress With Organizational Nature.

It's Distinguished Features That it has An Influence on The Production Growth Without Any Large Additional Investment Expenditure Or Any Additional Increment in Inputs And That Can Not Be Reached Without Activating The Factors of Non-Investment Economic Growth, Which is Still Affecting Negatively In The Developing Countries, That Urged The Researcher To Tackle This Subject Through Presenting Theoretical Ideas And Concepts About Essence Of The Factors Of Non-Investment Economic Growth And Their Importance And The Ways Of Their Activation, Through Preparing Objective Circumstances Able To Reform Values Of Inherited Political Culture And Mechanisms Of Operating The State Institution And Introducing More Of Market Regulations In The Economic Life And Taking a Serious Attitude Towards Corruption Issues And Institutional Reform.

Keywords: factors of invesnmt economic growu – Technical progress – un bodied Technical Progress – Stimulation- Restrictions